

«الرياض» تضع مرنياً الأستاذة أمام «لجنة لائحة الجامعات» قبل عرضها على مجلس التعليم العالي

زيادة الراتب أولى من «البدلات»

السليمان: أغلبية الأساتذة لا تنطبق عليهم شروط البدلات الجديدة
د. زيني: نحتاج إلى صرف بدل سكن وليس انتظار سنوات الإنشاء

جامعات سعودية أخرى يناولون هذا البديل أو توفر لهم الجامعة السكن، ولعل الأكاديميين من منسوبي الكليات المنضمة حديثاً إلى الجامعات هم الأسوأ حظاً في هذا الجانب، فحسب في جامعة الملك فيصل - حنلا - تعاني من هذا التباين في القسمة.

زيادة الراتب أفضل من البدلات

وتنسى السليمان أن تنظر اللجنة المكلفة في بعض البدلات لكي لا يحرم عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس من كل الحوافز والمزايا، ويرى أن الأولى بالنظر العاجل هو بديل التعليم الجامعي ٢٥٪ لأن الجميع سيستفيدون منه فيما لو أعيد النظر في ترتيبه، ويضيف السليمان: «أرجو - أولاً - ألا يكون مجرد «بدل»، ومن الأفضل أن يكون زيادة للراتب ثابتة للأكاديميين السعوديين. وفي حال بقيت بدلا - وهذا مالا نتفناه - أرجو أن ينالها الجميع لأن تحقيق شرط احتمال النصاب لا يتوفر دائماً مما قد يؤدي إلى حدوث بعض المشاكل الجديدة وغير اللائقة في شأن توزيع الجداول

شكرًا للقادة الرشيدة جملة من المرئيات وغب بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نقلها عبر جريدة «الرياض» إلى اللجنة أولاً في تحقيق أهداف هذه المكرمة، وقد تحدث في البدء رئيس قسم اللغة العربية في كلية المعلمين بجامعة الملك فيصل بالدمام الأستاذ عبد العزيز السليمان مبرراً عن شكره لخدام الحرمين الشريفين وحكومته الرشيدة على الاهتمام الكبير والمخلص بشؤون الوطن الحبيب وعلى تتبع أحوال المواطنين وتلبية حاجاتهم و طموحاتهم.

أهمية السكن الجامعي وأضاف: نأمل أن تتوج هذه المكرمة الغالية بسرعة تنفيذ المسؤولين في التعليم العالي لها، فالإسراع في بناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس ضرورة قصوى، وأتمنى أن تكون هذه المساكن مناسبة تلبي حاجة الأكاديمي السعودي، وأن يحظى جميع الأكاديميين السعوديين في كل الجامعات بهذه المساكن بالمتساوي فإن لم تتوفر على المدى القريب، فأرجو أن يعوض عضو هيئة التدريس بمنحه بدل سكن مجز. علماً بأن غير قليل من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات السعودية لا يناولون بدل سكن بينما نجد إخوة آخرين لهم يحملون نفس المؤهل والتخصص في

حيث ستواصل اجتماعاتها لدراسة وضع جملة من الضوابط وتفسير الضبابية التي تحيط ببعض البنود وكذلك إضافة تفاصيل دقيقة تبين من يستحق هذه البدلات.

عدد من أعضاء هيئة التدريس في العديد من الجامعات أدوا قلقهم من أن هذه المكافآت قد لا تنطبق عليهم بعض شروطها، مما يجعل عدداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس يرحمون من هذه المكرمة التي أراد ولاه الأمر - يرعاهم الله - أن يستفيد منها كل منسوبي الجامعات، وإن كانت هذه الاستقاة تختلف كما وكيفا من عضو إلى آخر بداعي التميز والتحفيز، أما أن يحرم منها ثلث كبيرة فهذا يحتاج إلى أن تضعه اللجنة المكلفة في اعتبارها خلال

اجتماعاتها القادمة، وقبل إصدار أي تفاصيل جديدة ليحقق الهدف الكبير من هذه الزيادة، وتكون كما يشهدها قادة هذه البلاد محفزة وداعمة لخلق جو من الطمانينة يعكس على عطاء عضو هيئة التدريس ويمكنه من مضاعفة عطائه دون قلق على وضعه المادي أو مستقبل أسرته في ظل ندرته نفسه للتحصيل العلمي الذي يعود بالنفع على بلده وأبنائه.

استشير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بصدر القرار السامي القاضي بالموافقة على تعديل لائحة شؤون منسوبي الجامعات، والذي تضمن الموافقة على صرف مكافآت وبدلات محفزة من شأنها دعم العملية التعليمية الجامعية، ورفع مستوى هذا القطاع المهم ليكون منسجماً مع طموحات القيادة الحكيمة الهادفة إلى انعكاس ذات مستوى عال.

وجاءت هذه البدلات شاملة مكافأة نهاية الخدمة، وبدل السنورة، وبدل الجامعات الناشئة، وبدل التعليم الجامعي، ومكافآت للتميز والوظائف القيادية، إضافة إلى رصد خمسة مليارات ريال للإسراع في توفير مساكن لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وتبع هذا القرار تشكيل لجنة دائمة من وزارة التعليم العالي والخدمة المدنية والمالية ترفع اجتماعاتها لمجلس التعليم العالي وتختص باقتراح الضوابط والمعايير اللازم توفرها في من تمنح لهم البدلات والمكافآت والمزايا.



إبراهيم المساف



خالد العنزي



محمد الفاييز

اكتمال النصاب في الجدول لا يتوفر دائماً للحصول على المكافأة

عمر: تحقيق - صغير العنزي

يقود حركة العمل الأكاديمي إلى التقدم والتميز، والأمل يحدد جميع أعضاء الهيئة التدريسية إلى أن تكون الفائدة شاملة لنطاق أوسع، خاصة في ظل ضعف الإقبال على العمل الأكاديمي، وما لوحظ من تسرب لبعض الأساتذة، لذا يجب أن يكون تفعيل هذه البنود بالشكل الذي يحقق للأساتذ الجامعي العطاء الفاعل دون تضيق ما فيه منقح وفسحة، فمثلاً، فيما يتعلق ببدل (الندرة)، كلنا يعلم أن جامعاتنا لازالت تعتمد على التعاقد من خارج الوطن في كل التخصصات لا أستثني منها واحداً، مما يؤكد على أن الحاجة لا زالت ملحة في وجود الأستاذ الجامعي الوطني المؤهل، وأن ما يوجد منهم بجوامعنا هم ندرة نادرة في مجتمعنا، لذا يجب أن يكون تفعيل هذا البند شاملاً لكل أعضاء هيئة التدريس الوطنيين دون استثناء.

اكتمال النصاب

ويضيف: فيما يتعلق ببدل (التعليم الجامعي) لمن يبلغ الحد الأعلى من النصاب، فلم لا يكون أكثر تفصيلاً بحيث لا يهضم فيه حق من اقرب من النصاب

غاية الأهمية. وأشار السليمان إلى نقطة تحتاج إلى مزيد من الإيضاح فمكافأة نهاية الخدمة إذا كان لا يحسب صرفها ولا تعد إلا بعد مضي عشرين عاماً في (وظيفة محاضر فما فوق) فهذا شرط تعجيزي، ولم لا تكون شاملة لجميع سنوات الخدمة منذ التعيين أسوة بالمعمول به في كثير من الإدارات والمؤسسات الأخرى، لماذا تنهد السنوات الأولى من العمر الوظيفي بلا مبرر عادل سواء كانت خدمته السابقة معيذاً أو غيره؟ وهذا ما فهمناه من القرار الخاص بصرف الخدمة.

تعميم بدل الندرة

ويقول الدكتور عبد الله بن عبد الرحمن بانقيب وكبير كلية معلمي القنفذة- جامعة أم القرى- للتطوير الأكاديمي: لقد ابتهج أعضاء هيئة التدريس من السعوديين بالوافقة السامية على استحداث بنود البدلات الجديدة أملاً في التحفيز والتشجيع لما

الدراسية والأنصبة التدريسية، علماً بأن عضو هيئة التدريس قد يقوم غالباً بأعباء وظيفية كثيرة إدارية وغير إدارية متصلة بعمله الأكاديمي والتعليمي ولا تحسب من ضمن النصاب ولا يتال عليها مكافأة، علاوة على أن الأنصبة التدريسية في الأصل عالية؛ نظراً لاعتمادها المرتبة وغير المرتبة، ففي حالة المحاضر (مثلاً) هي (١٦ ساعة تدريسية)!

الأساتذة لا تنطبق عليهم شروط البدلات

ويواصل حديثه: أغلبية أعضاء هيئات التدريس لا تنطبق عليهم كثير من شروط البدلات «الصعبة» (لأسبابا يبدل التعليم الجامعي)، وبالتالي فلم يتناولوا شيئاً من تلك البدلات، وسيتبقى حالهم على ما كان عليه قبل صدور القرارات، لذا أرجو إعادة النظر بجدية في هذه الشروط «الصعبة»، وفي تحويل البدلات إلى زيادة هابتة؛ فالتفكير في الأوضاع الأكاديمية إذا كان تفكيراً واقعياً وعادلاً فهو في

ولم يبلغه، وتكون العملية قائمة على نسبة وتناسب بحيث إن من أكل النصاب يأخذ ٧٥٪ ومن بلغ ٧٥٪ من النصاب على سبيل المثال يأخذ ٢٠٪ وهكذا حتى تضمن تطبيق هذا البند دون إحفاض أو ميل.

ويعلق بانقلاب على بدل (الجامعات الناشئة) فلا يرى اقتصاره على الجامعات المستحدثة ويرى أن يشمل الكليات التابعة للجامعات غير الناشئة الواقعة في أماكن شاذية والتي قد يفصلها عن إدارة الجامعة مئات من الكيلو مترات دون وجود مطار في بعض تلك الأماكن، وهذا سيساعد على توطين التعليم الجامعي واستقراره في تلك الأماكن التي تباعدت وسيكون ذلك عامل تحفيز وتشجيع للعمل بها.

بدل السكن

ويعضد الدكتور زيني طلال رئيس قسم التاريخ في كلية المعلمين بجامعة الملك عبد العزيز بجدة رؤية السليمان في قضية السكن الجامعي، حيث يرى إضافة بدل سكن في الوقت الحالي بدلاً عن الوحدات السكنية التي سيطول انتظارها، والتي لن يستفاد منها إلا بعد سنوات لن تكون قريبة، ويدعم أيضاً رأي الأغلبية التي طالبت في أن يكون البند الجامعي ثابتاً في أصل الراتب، أو على الأقل إيجاد حل مثالي يمكن من خلاله أن يستفيد كل أعضاء هيئة التدريس من هذا البند، وإن تفاوت من عضو لآخر حسب لوائح مقر بهذا الشأن من قبل اللجنة.

بدل التميز

ويؤكد زيني على ضرورة منح نسبة على كل بحث ينشر فيقول: ولتكن ٥٪ ضمن بدل التميز وتمنح لكل بحث علمي محكم ومنشور ينجزه عضو هيئة التدريس وهذا سهم لأنه يدعم البحوث، والبعوث ذات شأن كبير حتى وإن لم ينل صاحبها جائزة، ويدي زيني تساؤله في أن أصل الراتب ضعيف، ومع هذا لم تمسه أي زيادة!!

المهم تعديل الكادر

وهذا ما يؤكداه عضو هيئة التدريس بجامعة الحدود الشمالية الأستاذ فرحان بن تميم الذي قال: الملاحظ في الزيادة بأن جميعها بدلات ولا يوجد أي تعديل في سلم الرواتب وهذا يعني احتمال توقفها في أي لحظة إضافة إلى أن المجتمع لا يستفيد منها وفترة الإبتعاث للماجستير والدكتوراه حوالي ١٠ سنوات، ويضيف: بالنسبة لبند التعليم الجامعي أصبح مشروطاً بأن يكمل العضو نصابه وهذا يخضع لاعتبارات كثيرة، فالأولى أن يكون هذا البند دون شرط، أما بالنسبة للسكن فمن الآن حتى يكتمل بناء سكن أعضاء هيئة التدريس

سنتكم سنوات طويلة، فهل تنقضي طيلة هذه الفترة بلا سكن وأيضاً بلا بدل سكن!! عدد من أعضاء التدريس أيضاً تمنوا أن تعطى اللجنة بعدد رؤيتها مساحة جيدة لهذه البدلات والحوافز فلا تضيق أطرافها؛ فيخرج عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس خالي الوفاض دون أن يستفيدوا منها شيئاً، وهذا ما جعل بعضهم يؤكد أن غير المستفيدين قد يتجاوز عددهم ٥٠٪، وهذا ما لا يتماشى مع الهدف السامي الذي أقرت حكومتنا الرشيدة هذه البدلات من أجله، والمتمثل في تهيئة أجواء أفضل للعمل والعطاء وتأمين الاستقرار المادي النفسي، مما يمكن الأستاذ الجامعي من مواصلة بحوثه فلا يتشغل بمشكلاته الخاصة، ويكون ذلك دافعا إلى تطوير الأداء الأكاديمي وخلق روح المنافسة، ومضاعفة الجهد ورفع مستوى الكفاءة والحد من التسرب، وفي هذا دعم كبير لخريجات التعليم الجامعي.